10 يونيو/حزيران 2010

رقم الوثيقة: AFR 54/021/2010

السودان:

مدافعون عن الحقوق: "ينبغي أن لا يخذل مجلس حقوق الإنسان السودان"

(جنيف، 10 يونيو/حزيران) تأسف منظماتنا لأن مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قد قرر تأجيل مناقشة حالة حقوق الإنسان في السودان حتى الدورة الخامسة عشر في سبتمبر/أيلول 2010.

وتشعر منظمات حقوق الإنسان بالخوف من أن التأجيل سوف يمنع مجلس حقوق الإنسان من معالجة العدد المتزايد من انتهاكات حقوق الإنسان في السودان.

ففي تقريره إلى مجلس حقوق الإنسان، خلص الخبير المستقل بشأن السودان إلى أن هناك "بواعث قلق لم يتم حلها وخطيرة بشأن حقوق الإنسان" في السودان، وأوصى بأن "يظل مجلس حقوق الإنسان يتابع الوضع... إلى حين تحقيق تقدم له مغزاه". ونظراً لعدم تمكن الخبير المستقل من حضور الجلسة لأسباب طبية، قرر مجلس حقوق الإنسان تأجيل عرضه لتقريره والحوار التفاعلي معه إلى جلسة مقبلة.

وتعليقاً على التأجيل، قال فيصل الباقر، الصحفي والمدافع عن حقوق الإنسان والأمين العام السابق "لمركز الخرطوم لحقوق الإنسان والتنمية البيئية"، الذي أغلقته السلطات السودانية في مارس/آذار 2009، إنه "لمن الخطورة بمكان أن يهمل مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة السودان الآن. فحكومة السودان تريد منا جميعاً أن نعتقد أن الانتخابات الأخيرة قد أدت إلى تقدم في مجال حقوق الإنسان. وفي حقيقة الأمر، فإن ما حدث هو العكس – فحالة حقوق الإنسان قد ازدادت سوءاً منذ أبريل/نيسان".

وقد شهدت الانتخابات الرئاسية والبرلمانية السودانية التي أجريت في 11 – 15 أبريل/نيسان انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، بما في ذلك تخويف الناخبين. ومنذ الانتخابات، زادت حكومة السودان من جهودها لقمع الحقوق المدنية والسياسية، بما في ذلك عن طريق إعادة فرض الرقابة المسبقة على الصحف من جانب الأمن القومي والأجهزة الأمنية في السودان. حيث اعتقل وكلاء الأمن القومي والأجهزة الأمنية أربعة صحفيين وقامت هذه، حسبما ذكر، بتعذيب اثنين منهم. وفي 9 يونيو/حزيران، مثُل الصحفيون أمام المحكمة بتهم جنائية تفضي إلى عقوبة الإعدام استناداً إلى ممارستهم السلمية لعملهم. كما قبض على ستة من أعضاء "لجنة إضراب الأطباء"، وتعرض بعضهم للتعذيب، حسبما ورد.

وطبقاً لأقوال علي العجب، الضابط القانوني السابق "لمركز الخرطوم لحقوق الإنسان" والمستشار القانوني "للمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلم"، فإنه "من دون الحريات الأساسية وحكم القانون، فمن الممكن أن يفضي الاستفتاء بشأن انفصال جنوب السودان، الذي يستحق في يناير/كانون الثاني 2011، إلى حرمان جماعي للناخبين من حقهم في قول كلمتهم وإلى حرب

أهلية أخرى. ويتعين على المجتمع الدولي وعلى مجلس حقوق الإنسان أن يبقي على تركيزه على حالة حقوق الإنسان في السودان".

أما في الوقت الراهن، فالخبير المستقل هو الآلية الوحيدة للأمم المتحدة التي تراقب حالة حقوق الإنسان في مختلف أرجاء السودان، حيث يقوم بصورة منتظمة بتزويد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بتحديثات حول الأوضاع وبرفع تقاريره إلى مجلس حقوق الإنسان.

وحذر مدافع بارز عن حقوق الإنسان من السودان طلب عدم ذكر اسمه من أنه "سيكون من المؤسف تماماً عدم تجديد التفويض الممنوح للخبير المستقل لسنة كاملة أخرى الآن في ضوء الأهمية الكبيرة للتصدي للانتهاكات الحالية لحقوق الإنسان في السودان. ونحض الخبير المستقل على القيام بزيارة قطرية أخرى وبتحديث تقريره الذي سيقدمه إلى جلسة سبتمبر/أيلول 2010 لمجلس حقوق الإنسان".

للاتصال: منظمة العفو الدولية (بالفرنسية والإنجليزية والعربية) – 5566 413 207 44+؛
معهد القاهرة لدراسات حقوق الإنسان (بالعربية والإنجليزية) – 2477 717 76 41+.